Journal of Advanced Engineering Trends
ISSN : 2682 - 2091

Vol.43, No.2. July 2024

http://jaet.journals.ekb.eg

تصنيف المحافظات المصرية بالمؤشرات الحضرية في الفترة (٢٠١٦ : ٢٠٢١)

د / شيماء محمد حمدي دربالة

مدرس – كلية الهندسة – قسم الهندسة المعمارية - جامعة المنيا
Sh.derbala@mu.edu.eg

ملخص البحث

يدرس البحث مؤشرات التنمية الحضرية بالمحافظات المصرية في الفترة (٢٠١٦ : ٢٠٢١)، وذلك لأهمية معرفة دور المرصد الحضري في تحقيق أهداف المخطط القومي ٢٠٥٢ لدعم التنمية، ويستعرض البحث أهداف وتحديات المراصد الحضرية ببعض التجارب العالمية والعربية ومدى الاستفادة منها في خطط التنمية.
يدرس البحث التجربة المصرية في اختيار المؤشرات الحضرية (مؤشرات الخلفية العامة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية – مؤشرات الإسكان والعشوائيات – مؤشرات التنمية العمرانية – مؤشرات البنية الأساسية – المؤشرات العالمية).
اعتمد البحث على تحليل المؤشرات المباشرة من المصادر المعتمدة باستخدام الطريقة العرضية لمقارنة نفس المؤشرات بمناطق مختلفة، ومنها تم تصنيف المحافظات المصرية الى خمس مجموعات بالاعتماد على ٧٧ مؤشر للتنمية، مع تحليل أسباب التصنيف ومقارنة النتائج بتحقيق أهداف المخطط القومي ٢٠٥٢، وذلك بتطبيق اختبار (Classify) ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS .
خلص البحث إلى محدودية مساهمة المرصد الحضري في تحقيق أهداف المخطط القومي ٢٠٥٢ لدعم الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وذلك للتركيز على دراسة العوامل العمرانية وعدم ربطها بالخصائص الاقتصادية بالمناطق المختلفة، وأوصى البحث بإجراءات لتطوير الجانب المؤسسي والتخطيطي؛ لتحقيق الاستفادة من المرصد الحضري في دعم التنمية، وهو ما يتطلب دراسة خطط مستقبليّة لتحقيق التوازن في التنمية بين المحافظات.

الكلمات المفتاحية: المرصد الحضري - المؤشرات الحضرية – الكفاءة الاقتصادية – العدالة الاجتماعية .

Classification of Egyptian governorates by urban indicators in the period (2016: 2021)

Abstract

The research studies indicators of urban development in the Egyptian governorates in (2016: 2021), It is important to know the role of it in achieving the objectives of the National Plan 2052, to support development.
The research reviews objectives and challenges of the urban observatory in some international and Arab experiences, and it is benefit in development plans. And also studies the Egyptian experience in selecting urban indicators (General background indicators on economic and social development - housing and slums indicators - urban development indicators - infrastructure indicators- international indicators).
The research analysis direct indicators from the approved sources using the transversal method to compare the same indicators in different regions, Among them, the Egyptian governorates were classified into five groups based on 77 development indicators, with analyzing reasons for classification and comparison of results with achieving the objectives of the National Plan, By applying the analytical test (Classify) in the SPSS statistical analysis program.
The research concluded that the urban observatory's contribution to achieve the objectives of the national plan was limited in supporting economic efficiency and social justice, Because of the focus on studying urban factors and not linking them to the economic characteristics of the different regions, The research recommended procedures for the development of the planning and institutional side , To benefit from the urban observatory in supporting development, which requires studying future plans to achieve balance in development between the governorates.

Keywords: urban observatory - urban indicators - economic efficiency - social justice

Revised: 4 March, 2023, Accepted:6 May, 2023

١ـ المقدمة

يتركز السكان في وادي النيل والدلتا، ومع وجود خلل في توزيع السكان على المكان ورغبة السكان في تحسين مستوى المعيشة، زاد التحضر المرتبط بالعوامل العمرانية والاجتماعية وعوامل البنية الأساسية والعوامل الاقتصادية، وواكب ذلك ظهور أهمية المراصد الحضرية كتوجه عالمي للتعامل مع التحضر السريع داخل المدن وتنامي المشكلات الحضرية طبقاً لتوصيات المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

بدأ مفهوم المراصد الحضرية ١٩٦٩، حيث ظهرت أقدم الوثائق التي تدعو للشراكة في صنع القرار بين الحكومات بالمدن والجامعات بطريقة أكثر فاعليه وتأثيراً في جمع البيانات وحل المشكلات، وفي عام ١٩٨٩ انتشر مفهوم المراصد الحضرية بمبادرة البنك الدولي بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لبحث مشكلات قطاع الإسكان.

تلى ذلك مؤتمر المركز الحضري العالمي بكينيا عام ١٩٩٦ لمساعدة الدول في إنشاء شبكة من المراصد الحضرية ووضع مؤشرات لإدارة العرض والطلب لقطاع الإسكان بما يناسب احتياجات الإسكان بالمدن.

في عام ١٩٩٧ تم السعي لربط المراصد الحضرية عالمياً، ومنها أصبح هناك ما لا يقل عن ١٨٧ مرصد حضري معتمد من المركز الحضري الرئيسي التابع للأمم المتحدة [١].

في عام ١٩٩٩ تم الاستعانة بدليل التنمية البشرية لتطوير المؤشرات الحضرية بمصر، لربط قطاع الإسكان بباقي القطاعات (البيئية والخدمية والاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية)، حيث ان قطاع الإسكان وحده لا يعكس عملية التحضر بشكلها الشامل ولا يمكن تطويره بمعزل عن بقية القطاعات.[٢].

وبذلك ظهرت أهمية المرصد الحضري كوسيلة ربط فعاله لجمع وإدارة البيانات لكافة القطاعات والتنبؤ بنتائج برامج التنمية والسعي لتفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم اتخاذ القرار.

اختلفت تجارب الدول في اختيار المؤسسات المسؤولة عن إدارة وتمويل المراصد الحضرية (حكومية – جامعات – خاصة)، وتعتبر المراصد الحضرية التابعة للجامعات هي الأكثر شيوعاً عالمياً، لتميزها بكثافة الأبحاث التطبيقية.

واعتمدت التجارب العالمية الناجحة مجموعة من الإجراءات لنجاح الرصد الحضري، من جمع البيانات وتحليلها ومطابقة الدراسات التحليلية بخطط التنمية المستهدفة و توفير منصة للحوار حول التحديات الحضرية. [٣].

وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، سعت الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إلى قياس استدامة المدن من خلال مؤشرات التحضر والرفاهية والازدهار.[٤]، ومنها تم اقتراح مناطق واعدة للتنمية بالمخطط القومي٢٠٥٢.

وذلك لتحسين استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. [٥]، ومنها تبنت الهيئة العامة للتخطيط العمراني اعداد مؤشرات الرصد الحضري للتعرف على مدى كفاءة أنظمة الدولة في تلبية احتياجات السكان العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئة. [٢]

ويستهدف البحث تصنيف المحافظات المصرية بالمؤشرات الحضرية بالقطاعات المستهدفة لبحث أسباب التباين بينها، ودراسة تأثير تجربة المرصد الحضري المصري في دعم الخطة القومية ٢٠٥٢ وتحقيق أهدافها في فتح آفاق جديدة للتنمية تحقق الاتزان بين السكان والمكان .

٢ـ إشكالية البحث

وجود فجوة بين المحافظات المصرية في مؤشرات التنمية الحضرية، حيث استقطب إقليمي القاهرة الكبرى والإسكندرية ٣٧.٥ % من إجمالي السكان، وساهم إقليم القاهرة ب ٢٣.٤% من معدل التشغيل و ب ٤٣ % من القيمة المضافة، وساهم إقليم الدلتا ب ٢٣% من معدل التشغيل، في حين أن ٦٥% من العاملين بالمناطق الحضرية من سكان أقاليم الصعيد، ومنها نجد اعتماد التنمية بأقاليم الوجه البحري على العمالة بأقاليم الصعيد [٦].

٣ـ هدف البحث

تصنيف المحافظات المصرية بالمؤشرات الحضرية بالفترة (٢٠١٦-٢٠٢١)، مع مطابقة نتائج التصنيف بتحقيق أهداف المخطط القومي ٢٠٥٢ في دعم الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

٤ـ منهجية البحث

تتبع البحث عدة منهجيات للوصول إلى النتائج

١- المنهج الاستقرائي لاستعراض دور المرصد الحضري في اختيار المؤشرات الحضرية

٢- المنهج التحليلي الاستنباطي: بتحليل إجراءات الرصد الحضري لدعم التنمية ببعض التجارب العالمية والعربية .

٣- المنهج الاستكشافي لتصنيف المحافظات المصرية بالمؤشرات الحضرية، ومعرفة أسباب التباين بينها ومطابقة نتائج التصنيف بأهداف المخطط القومي ٢٠٥٢.

٥ـ خطة البحث

عرف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المرصد الحضري على أنه الجهاز المعني بمتابعة ورصد التنمية الحضرية ، من خلال جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات ووضعها على شكل مؤشرات تعكس القضايا التي تهم المجتمع ولها الأولوية في مجال التنمية، وذلك بهدف دعم عملية صنع القرار، وصياغة السياسات والاستراتيجيات الفعالة ومتابعة تقييمها لتحسين الإيجابيات وتلافي السلبيات وتقديم استشارات لصانعي القرار.[٧]

وفيها يتم استخدام حزمة المؤشرات المعتمدة في متابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية طبقاً لتحليل البيانات والإحصاءات والمعلومات ومقارنة مجالات التنمية المستهدفة عرضياً عبر مناطق مختلفة، أو طولياً عبر فترات زمنية مختلفة.

وتم تصنيف المؤشرات الحضرية إلى :-

١- مؤشرات مباشرة وهي البيانات الإحصائية المتوفرة من مصادرها المعتمدة.

٢- مؤشرات تحتاج لمعالجة (تحليل استبيانات مع سكان ومتخصصين - مؤشرات المسح الميداني وهي التي لا تتوفر لدى الجهات المختصة).[٢]

وطبقاً لتعريف دور وأهمية المرصد الحضري في دعم التنمية وتصنيف المؤشرات، اختص البحث بدراسة المؤشرات المباشرة من البيانات المعتمدة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، على أن يتم تصنيف المحافظات باستخدام الطريقة العرضية لمقارنة نفس المؤشرات بمناطق مختلفة، مع مقارنة نتائج التصنيف بأهداف الخطة القومية ٢٠٥٢، وذلك للتوصل إلى دور المرصد الحضري في تحقيق أهداف الخطة القومية ٢٠٥٢ ودعم التنمية الحضرية، ويوضح الشكل رقم (١) تدرج خطوات الدراسة بالبحث.

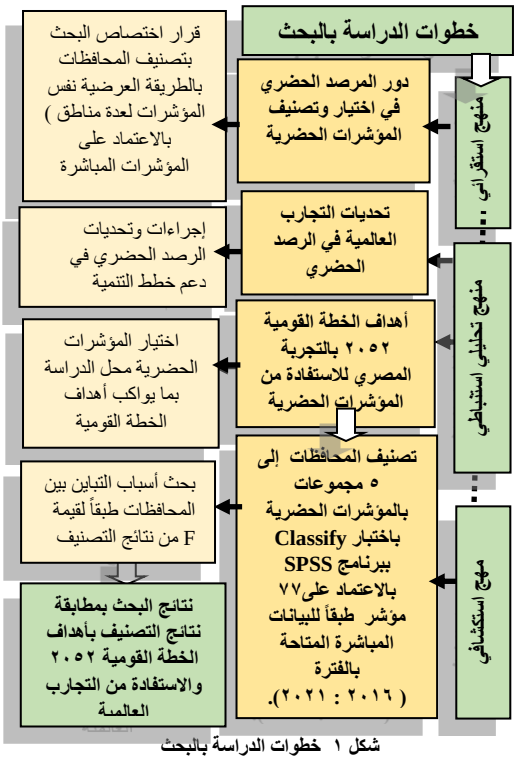

شكل ١ خطوات الدراسة بالبحث
المصدر :- بتصرف الباحث

٦- التجارب العالمية للمراصد الحضرية

اختلفت تجارب الدول في إدارة المراصد الحضرية طبقاً لمستوى التنمية (محليه – إقليميه –قومية – دولية)، والجهة المسؤولة عن الإدارة والتمويل (حكومية – جامعات – خاصة).

اهتمت المراصد الحضرية بموضوعات رئيسية (الاستدامة البيئية وهى الأكثر شيوعاً يليها قضايا الإسكان والحوكمة وإدارة البنية التحتية يليها إمكانية التنقل والعدالة الاجتماعية وأخيراً المشروعات الاقتصادية والصحة)، واختلفت التحديات الخاصة بتوفير التمويل والعمالة المؤهلة والتقنيات الحديثة لتشغيل وإدارة المراصد الحضرية، وتفعيل دورها في التنمية.

وذلك بالتنسيق بين الجهات المختلفة ومعالجة البيانات ودراسة كافة المقومات بالحيز المكاني المستهدف بالتنمية، وظهرت أهمية المراصد الحضرية في الموازنة بين المعرفة والبحث واتخاذ القرار، استنادا إلى إجراءات مؤسسية اعتمدتها التجارب العالمية للاستفادة من المراصد الحضرية في دعم التنمية. [٣]

٦-١ إجراءات الرصد الحضري بالتجارب العالمية

تم اعتماد مجموعة من الاجراءات للرصد الحضري موضحة على النحو التالي :- [٣]

أ- جمع البيانات الحضرية :-

اعتمدت عليها ٤٢% من التجارب من خلال :-

- نشر أجهزة استشعار متحركة وثابتة لرصد خصائص المدن.
- توفير لوحات تحكم للمواطنين والعاملين في أماكن العمل.
- تجميع بيانات السلاسل الزمنية والخرائط التفاعلية للمدن.
- توفير منصة عامة لتجميع البيانات من الجهات الموثوقة.
- تجميع الأخبار من الصحف اليومية.

ب- تحليل البيانات الحضرية:-

اعتمدت عليها ٤٢% من المراصد الحضرية من خلال تصميم نموذج تحليلي لدعم القرار، بإجراء أبحاث عالية الجودة لتحليل نقاط القوه والضعف والفرص والتحديات بالمناطق المستهدفة بالدراسة.

ج- مطابقة الرؤي الاستراتيجية للدراسات التحليلية بخطط التنمية المستهدفة

اعتمدت عليها ٣٢% من المراصد الحضرية عالميا لربط النماذج التحليلية بالخطط المستهدفة ، بالاعتماد على :-

- تطوير شبكة البنية التحتية للبحوث الحضرية.
- إنشاء معاهد لتبادل المعلومات البحثية ودعم مشروعات التعاون البحثي.
- إنشاء شبكة عالمية للنشر والمشاركة الفعالة في تطوير السياسات .

د- توفير منصة للحوار حول التحديات الحضرية

اعتمدت عليها ١٦% من المراصد الحضرية عالمياً لدعم النقاش حول عمليات الإصلاح الاجتماعي وتبادل الخبرات، بهدف تقديم أطر مرجعية للمدن الكبرى وتضمين منظور العاصمة في الإدارة الحضرية ، وتم تصميمه على أنه مساحة يلتقي فيها المواطن والمجتمع المدني و الحكومة.

٦-٢ معايير اختيار التجارب بالمقارنة بالتجربة المصرية

تم اختيار مجموعة من التجارب لتشابها مع مصر في عدة معايير، لإمكانية الاستفادة من النتائج بالتجربة المصرية.

١- تم اختيار تجربة سيراليون كدوله افريقية ساحلية تتشابه مع مصر في:-

- الاعتماد على الزراعة كنشاط رئيسي لتوفير فرص العمل.
- الاعتماد على الموانى التجارية على السواحل في عمليات الاستيراد والتصدير.
- انتشار المعادن في الأراضي الصحراوية بها.

٢- تم اختيار تجربة اليونان للتأثير الثقافي بين مصر واليونان، حيث انتقل شعاع الحضارة المصرية إلى أوروبا من خلال الحضارة الإغريقية، ولوجود طابع تاريخي بين الحضارة المصرية والإغريقية (الاسكندرية كانت مركز للحضارة الإغريقية وتم إدخال بعض الأنشطة الاقتصادية في مصر على يد الإغريق).

٣- تم اختيار تجربة المكسيك لتشابهها مع مصر في :-
- انتشار الأراضي الصحراوية الغنية بالثروات الطبيعية.
- تعدد المصادر المائية وامتداد الأنهار في وسط التجمعات العمرانية (نهر كولورادو).
- تعدد المناطق الساحلية و المزارات السياحية المعتمدة علي الطبوغرافيا الطبيعية

٤- تم اختيار تجربة السعودية كدولة عربية تطل على البحر الأحمر وتتشابه مع مصر في :-
- انتشار الصحاري الزاخرة بالموارد الطبيعية
- توافر المقومات السياحية لتنوع الطبوغرافيا من مناطق ساحلية وأراضي سهلة.

٥- تم اختيار إمارة دبي كإماره عربية موقعها متميز بالشرق الأوسط، تتشابه مع مصر في :-
- تعدد الموارد السياحية.
- انتشار الأراضي الصحراوية الغنية بالموارد الطبيعية والمستغلة في الصناعات التقليدية لعدم توافر العمالة المحلية المؤهلة وضيق قاعدة التصنيع.

٦- ٣ أهداف الرصد الحضري بالتجارب محل الدراسة

أ- اهتمت تجربة الرصد الحضري بسيراليون بتحسين المستوى المعيشي للسكان بالمناطق العشوائية من خلال :
- جمع البيانات الخاصة بالصحة وسبل العيش والظروف السكنية والاقتصادية.
- التقييم المكاني للخدمات والبنية التحتية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- إقامة ورش عمل ودورات تدريبية لصانعي السياسات الحضرية لفهم طبيعة المناطق ومشاكلها.
- إتاحة منصة حضرية لفهم متطلبات المناطق العشوائية وطبيعة السكان بها ، ليكون التخطيط نابع من رؤية السكان، ليس من خلال عمل أبحاث فقط.

واجه اصحاب القرار تحديات خاصة بتنظيم العرض لمشكلات سكان المناطق العشوائية من خلال المنصة، وتحديات اخرى خاصة بتنظيم ورش عمل لمجموعات منظمة من السكان للمشاركة في دعم التنمية الحضرية.

ب- اهتمت تجربة مسترا باليونان ببحث سبل الإنتاج المشترك بالاستفادة من المقومات المختلفة بالمدن، لتحقيق عدالة التنمية الاقتصادية وتحسين استغلال الموارد، من خلال سلسلة تشمل ١٠ مشروعات تحقق:
١- التنمية المستدامة ٢- الحفاظ على التراث
٣- ادارة النفايات الصلبة ٤- تبادل المعرفة.

واجه المرصد الحضري العديد من التحديات المؤسسية الخاصة بعدم تقبل بعض المؤسسات تغيير إجراءاتها الخاصة لدعم مشروعات الإنتاج المشترك المستهدفة، والتي تطلبت أحياناً تغيير تصميم المنتج وطرق الإنتاج، مع صعوبة إجبار هذه المؤسسات على تغيير ممارساتها الخاصة لصالح الإنتاج المشترك، ومنها ظهر عدم اهتمام البعض بدعم الاقتصاد المحلي وتفعيل خطة التنمية المستهدفة.

ج- اهتمت تجربة مكسيكو سيتي باستطلاع راي ٣٠ الف مواطن للتفكير في تصميم مدينة إبداعية، من خلال مسح حضري لنقاط القوه والفرص للوصول للمسميات التالية (المدينة المفتوحة – مدينة المشاة – المدينة المرحة – المدينة التشاركية – المدينة الابداعية – المدينة العالمية).
واجه المرصد الحضري صعوبة التمويل لبعض الافكار، ولكنه نجح في زرع الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني والاستفادة من مواهب المواطنين وتمكينهم من المشاركة. [٣]

د- اهتمت المملكة العربية السعودية بإنشاء عدة مراصد حضريه بمدن مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض، ويعرض البحث تجربة مدينة الرياض لاهتمام مراصد مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بمدى توفير الخدمات والطرق والبنية الاساسية لأداء مناسك الحج والعمرة.
اهتمت تجربة الرياض بإنتاج ٧٨ مؤشر حضري من ضمنها ٥١ مؤشر متفق عليه عالمياً و ٢٧ مؤشر تم اختيارها بناءً على صلتها المباشرة بسياسات المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

تم تقسيم المؤشرات الحضرية إلى عدة مؤشرات خاصة ب :- خلفية عامة عن المدينة- التنمية الاجتماعية والاقتصادية - البنية الأساسية – النقل - المسكن الملائم –إدارة البيئة –الإدارة المحلية.
واجه المرصد الحضري تحديات خاصة بصعوبة جمع البيانات وضعف الموارد البشرية المتخصصة في الرصد الحضري، مما انعكس بالسلب على دقة بعض المؤشرات . [١]

هـ – اهتم المرصد الحضري بدبي بقياس أداء القطاعات التنموية ومن ثم متابعتها وتقييمها وتقويمها، من خلال ٣٢ مؤشر ركزت على قياس مدى رضا المواطنين عن الخدمات المختلفة بالإمارة الخاصة بما يلي :-
- تطوير البنية التحتية لدعم الاتصال بالمناطق المختلفة
- التسهيلات في إصدار الرخص وتقديم الخدمات اللازمة للأنشطة التجارية والاقتصادية
- التعامل باسلوب النافذة الواحدة مع المستثمرين لإنجاز المعاملات وتجنب كثرة وتعقيد الإجراءات.
- مؤسسة دبي للتسويق السياحي والتجاري بمشاركة القطاع الخاص للترويج للعلامات التجارية والتسوق.
- إنشاء الأسواق الحرة بالمطارات لتعزيز الاتصال كمركز عالمي لصناعة النقل الجوي لتنشيط السياحة.
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية واستخدامها في جميع القطاعات. [٨]

لم تواجه التجربة تحديات في جمع البيانات من الجهات الحكومية والخاصة، لأن أغلب البيانات متوفرة الكترونياً بالأمانة العامة للمجلس التنفيذي لإمارة دبي. [١]

ومن خلال التجارب السابقة تبين أن نجاح المراصد الحضرية يتطلب ما يلي :-

١- إتباع الإجراءات الفعالة للرصد الحضري من جمع البيانات وتحليلها ومطابقة الوضع الراهن بالخطط الاستراتيجية المستهدفة و توفير منصة للحوار حول التحديات الحضرية بمشاركة كافة الأطراف.

٢- نجاح تجربة سيراليون في فهم متطلبات السكان بالمناطق العشوائية، من خلال رؤية واحتياجات السكان أنفسهم، فلا يكون التخطيط في معزل عن رؤية السكان.

٣- المشاكل المؤسسية التي واجهت المرصد الحضري بميسترا باليونان في تصدي بعض مؤسسات القطاع الخاص لفكرة منتج محلى مشترك لدعم الاقتصاد المحلي، وذلك بسبب الرغبة في الاستحواذ على التنمية مع صعوبة تغيير طرق الإنتاج، فليس كل ما هو مخطط له ومأمول يتحقق.

٤- نجاح تجربة مكسيكو سيتي في الاستفادة من اراء المواطنين بالمشاركة في تصميم المدينة بأفكار إبداعية، مما أدى إلى تنمية روح الانتماء وزيادة الثقة بين الحكومة والمجتمع المدني.

٥- نجاح تجربة الرياض في إضافة مؤشرات ذات صله مباشرة بسياسات المخطط الاستراتيجي الشامل، بالإضافة إلى المؤشرات العالمية للرصد الحضري، وذلك لضمان فاعلية الرصد الحضري في دعم خطط التنمية المستهدفة.

٦- أهمية التعاون بين كافة المؤسسات وإدراك أهمية الرصد الحضري في دعم القرار المحلي وتوجيه سياسات التنمية، فبالرغم من اهتمام الرياض بتحسين المؤشرات العمرانية والاقتصادية والبيئية ومؤشرات البنية التحتية والنقل والمؤشرات المؤسسية الخاصة بالإدارة، إلا إنها واجهت العديد من التحديات الخاصة بتوفير البيانات بسبب ضعف الخبرات البشرية بالتجربة وعدم تعاون كافة المؤسسات.

٧- الجانب المؤسسي المتميز بتجربة دبي في تسهيل الإجراءات وإنجاز المهام في أسرع وقت والترويج للأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية الاساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ساهم في نجاح تجربة الرصد الحضري بدبي.

٧- التجربة المصرية في المؤشرات الحضرية

مع تفاوت توزيع السكان على المكان كما هو موضح بالشكل رقم (٢)، نجد ان إقليم القاهرة الكبرى يحتل ٢% من مساحة الجمهورية في حين يسكنه ٢٢% من سكان الجمهورية، على عكس أقاليم أسيوط الذي يحتل ٣٣% من مساحة الجمهورية ويسكنه ٥% فقط من سكان الجمهورية.[٩]

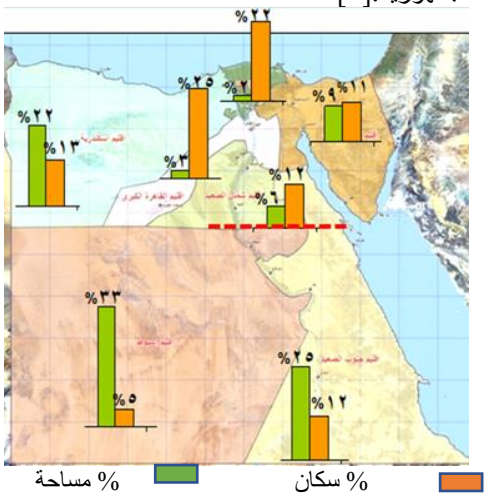

شكل ٢ نسب توزيع السكان على المكان بالأقاليم المصرية
المصدر : [٨]

استهدف المخطط القومي عام ٢٠١٤ التنمية العمرانية لعام ٢٠٥٢ لدعم اللامركزية، من خلال دعم الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وسهولة الاتصال والتنقل كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

ومنها تم التخطيط لتنمية المناطق المهمشة (محور تنمية قناة السويس ووسط سيناء- شرم الشيخ / راس محمد - نطاق الساحل الشمالي الغربي - منطقة منخفض القطاره - سهل المنيا الغربي - واحات الصحراء الغربية(البحرية – الفرافرة – الداخلة) - مثلث التنمية بجنوب الصعيد - المثلث الذهبي للتعدين - المثلث الحدودي - النوبة وبحيرة ناصر - توشكى وشرق العوينات).[١٠]

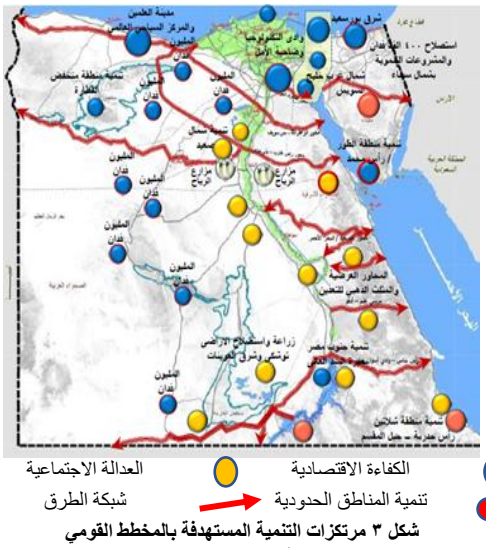

شكل ٣ مرتكزات التنمية المستهدفة بالمخطط القومي
المصدر :- [٩]

بدأ المخطط في التنفيذ ومنها تطورت نسب المساحة المأهولة بالعمران من إجمالي الجمهورية من ٥.٨% عام ٢٠١١ إلى ٧.٨% عام ٢٠١٣ الي ١١.٢% عام ٢٠١٨ وصولاً إلى ١٣.٧% عام ٢٠٢١.[٥]

ومن ثم واكبت أعمال المرصد الحضري خطط التنمية المستهدفة وتم التخطيط لدراسة المؤشرات الحضرية على أربع مراحل :-

-المرحلتين الأولى والثانية اهتمت بدراسة قطاع العمران باختيار وتحليل المؤشرات المتعلقة بالإسكان والعشوائيات والتنمية العمرانية والبنية الأساسية

-المرحلة الثالثة تم فيها دراسة باقي القطاعات المختلفة المتعلقة بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية .

-المرحلة الرابعة استهدفت تحديد القضايا التنموية على المستوى الوطني استنادا على المؤشرات، ومن ثم طرح صياغة للسياسات التنموية.

ومن ثم تسعى إدارة المرصد الحضري إلى إحداث التوافق بين عملية الرصد الحضري والرؤية القومية التي تشمل الخطط الخمسية (باعتبار عام ٢٠١٥ هو نقطة انطلاق لرصد المؤشرات القومية وتحديد قيم التغير كل خمس سنوات).

وأشار التقرير إلى صعوبة تجميع البيانات لإنتاج المؤشرات لاستهدافها العديد من القطاعات الخاصة بنوعية الاسكان بالمدن القائمة والمدن الجديدة والمشروعات الاقتصادية والمشروعات المنفذة بالبنية التحتية، وهذا ما يصعب معه الوصول إلى بيانات دقيقة حول حجم التطورات الحادثة في كافة المجالات بكافة مناطق وانحاء الجمهورية [٢]

واختص البحث بتصنيف المحافظات المصرية في المؤشرات الحضرية المباشرة المستهدفة بالدراسة بالاعتماد على البيانات المعتمدة في الفترة (٢٠١٦:٢٠٢١) لدراسة ٦٦ مؤشر من إجمالي ١٠٤ ، وهو ما يمثل ٦٣.٤٦% من إجمالي المؤشرات الموضحة بالجدول رقم (١) بالإضافة إلى ١١ مؤشر خاصة بنقل الركاب والبضائع ضمن مؤشرات البنية التحتية.

٨- اختيار المؤشرات الحضرية

تم اختيار المؤشرات الحضرية بالتماشي مع المؤشرات العالمية التي بدأت ب ٤٦ مؤشر رئيسي و ١٢٤ مؤشر شامل عام ١٩٩٦ وتطورت إلى ٢٣ مؤشر رئيسي و٩ مؤشرات نوعية و١٤٠ مؤشر شامل عام ٢٠٠١.
وبينت هذه المؤشرات العديد من الجهات الدولية الخاصة بدراسة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية والمجلس العالمي لازدهار المدن ودليل التنافسية العالمي، بالإضافة إلى ضرورة دراسة المؤشرات المحلية الخاصة بمصر والتي تخاطب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والنقل والبنية الأساسية والإدارة البيئية والمؤسسية والتعاون الإقليمي والدولي.

وقام المرصد الحضري المصري بانتقاء مجموعة معينه من المؤشرات المتماشية مع الظروف المحلية (١٠٤ مؤشر) مقسمه على خمس مجموعات ومصنفة كما هو موضح بالجدول رقم (١).[٢]

جدول ١ المؤشرات الحضرية بالتجربة المصرية

الخلفية العامة ٢٠ مؤشر	السكان	حجم السكان - معدل النمو السكاني - الكثافة السكانية - السكان حسب النوع والعمر - متوسط حجم الأسرة - معدل التكوين الأسري - الأطفال الجدد واليافعين
	المساحة العمرانية والاسكان	نسبة مساحة المعمور المصري - نوع المسكن - نوع حيازة المسكن - المساحة – نسب استعمالات الأراضي
	تنمية اقتصادية واجتماعية	مساهمة قطاع التشييد والبناء في الناتج المحلي - الفقر- الإعالة - البطالة -الأمية - توزيع الدخل للأسر - الاسر التي تعولها امراه - استعمالات الأراضي – المساحة
الإسكان والعشوائيات ٢٨ مؤشر	الإسكان	جودة المسكن - المساحة المعيشية الكافية - الوحدات الشاغرة - سكان العشوائيات - نصيب الفرد من مساحة المسكن - معدل التزاحم - معدل إنتاج الوحدات السكنية- الوحدات السكنية المنفذة والمخصصة من إجمالي الوحدات المستهدفة - وحدات الإسكان الاجتماعي (بالمدن القائمة والمدن الجديدة – طرق تمويل – نوعية الإسكان – نسبة المستفيدين – طلبات التقدم للحصول على وحدات سكنية) - نسبة المساكن الحاصلة على قروض عقارية - مساهمة القطاع الخاص في التمويل - فجوة الإسكان الحكومي المدعوم - متوسط إيجار المسكن بالنسبة للدخل - متوسط سعر المسكن بالنسبة للدخل
	العشوائيات	نسبة مساحة المناطق العشوائية غير المخططة وغير الامنة -عدد الأسر التي تم توفير وحدات سكنية جديدة آمنه لها - عدد المناطق العشوائية التي تم تطويرها - والجاري تطويرها - حجم التمويل لتطوير العشوائيات
التنمية العمرانية	المدن والقرى القائمة	نسبة المدن والقرى والتوابع التي تم الانتهاء من اعتماد الحيز العمراني لها - نسبة السكان بالمدن المخططة للتنمية- الإنفاق الحكومي لتطوير البيئة العمرانية- نسبة المدن التي يشارك بها المجتمع المدني في الخطة- نصيب الفرد من إجمالي الخدمات في المدن القائمة
	الأراضي	معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني - نصيب الفرد من المسطحات الخضراء - مسطح الأراضي الزراعية التي تم تضمينها في الحيز العمراني بالمدن والقرى والتوابع- سعر مسطح الأراضي الزراعية التي تم تضمينها في الحيز العمراني للمدن
	المجتمعات العمرانية الجديدة	المدن الجديدة خلال ٥ سنوات ماضيه (عددا – المساحة المضافة للعمران – الزيادة في السكان – التمويل - نصيب الفرد من المسطحات الخضراء)

تابع جدول ١ المؤشرات الحضرية بالتجربة المصرية

مؤشرات البنية الأساسية	منظومة الحركة	أطوال الطرق القائمة والطرق السريعة - نصيب الفرد من شبكة الطرق - الإنفاق السنوي على الطرق - معدل ملكية السيارات - معدل وفيات المرور - متوسط وقت التنقل اليومي - متوسط زمن رحلة العمل - أنماط النقل - استخدام وسائل النقل العام - طول شبكة النقل الجماعي للمدن كبيرة الحجم - القدرة على تحمل تكاليف النقل
	الامداد بمياه الشرب	نسبة تغطية مياه الشرب وعدد الاسر المتصلة- المياه المنتجة (سطحيه – جوفيه – إعادة تدوير - تحلية) - متوسط استهلاك الفرد للمياه - متوسط سعر المياه بالمقارنة بالدخل - الفاقد في المياه - حجم التمويل بالقطاع
	الصرف الصحي	نسبة تغطية الصرف الصحي وعدد الاسر المتصلة - مياه الصرف الصحي المنتجة والمعالجة سنويا - مسطح المزارع المستفيدة من مياه الصرف الصحي المعالج - حجم التمويل على القطاع
	الكهرباء	نسب الاتصال بالكهرباء
	المخلفات	إنتاج النفايات الصلبة- وسائل التخلص من النفايات الصلبة - نسبة إعادة تدوير النفايات الصلبة
مؤشرات المرجعية العالمية		رتب المدن المصرية -عرضة السكان لمياه الشرب غير الآمنة - فعالية الإمداد بالمياه - جودة الإمداد بالكهرباء والبنية الأساسية للطرق

المصدر : - بتصرف الباحث بالاعتماد على مرجع [٢]

٩- استنباط العوامل التنموية المؤثرة في الفروق بين المحافظات بالمؤشرات الحضرية

بتطبيق الاختبار التحليلي (Classify) تم تصنيف المحافظات إلى خمس مجموعات لكل مؤشر، لإعطاء تنوع في الفروق (مرتفعة جدا– مرتفعة - متوسطة – منخفضة – منخفضة جدا) مع بحث أسباب التباين بين المحافظات في العوامل الحضرية ، لبحث دور المرصد الحضري في تحقيق أهداف الخطة القومية ٢٠٥٢ في دعم التوازن بين المناطق المختلفة، ويوضح الشكل رقم (٤) إجراءات التحليل الإحصائي المتبعة بالورقة البحثية لاستخلاص النتائج.

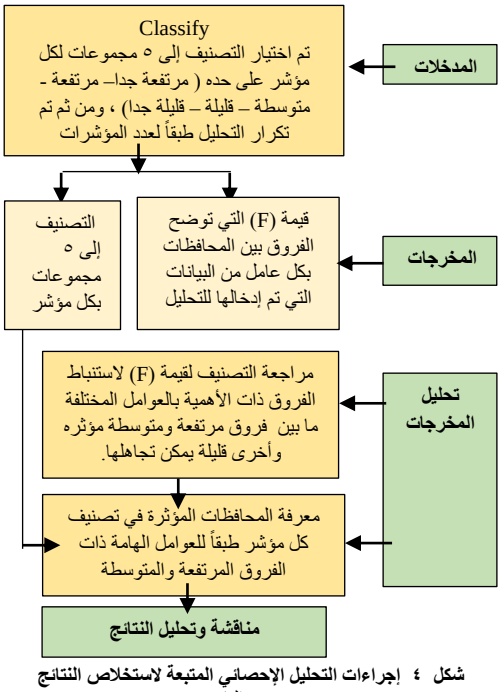

شكل ٤ إجراءات التحليل الإحصائي المتبعة لاستخلاص النتائج
بتصرف الباحث

تم مراجعة الفوارق البينية المؤثرة بين المحافظات في التصنيف بكافة المؤشرات وتدرجت قيمة F بالتصنيف من ٠.٣ إلى ٢٩٢٣.٤ وتم ملاحظة ما يلي:

١- وجود فروق مرتفعة جدا بين المحافظات في قيمة F بالمؤشرات الخاصة ب (نسبة الإسكان الفاخر التابع للقطاع الخاص بالمدن الجديدة ٢٩٢٣.٤) و (ونصيب الفرد من الحدائق ٢٣٤٣.٣) و (نسبة الانفاق على إعادة التدوير من إجمالي الناتج المحلي ١٤٧٧.٧).
٢- وجود فروق مرتفعة بين المحافظات في قيمة F بالمؤشرات الخاصة ب (نسبة الانفاق على الملكية العقارية من إجمالي الناتج المحلي ٧٠١.١) و (نسبة الاسكان فوق المتوسط للقطاع الخاص بالمدن الجديدة ٦٣٢.١) و (نسبة الانفاق على المشروعات الحكومية من إجمالي الناتج المحلي ٦٠٠.٨).
٣- وجود فروق متوسطة بين المحافظات في قيمة F.
(١٠٠ :٢٠٠) متكررة بعدد من المؤشرات.
٤- وجود فروق منخفضة بين المحافظات في قيمة F .
(٥٠ : ١٠٠) متكررة في عدد من المؤشرات.
٥- وجود فروق منخفضة جدا بين المحافظات في قيمة F (أقل من ٥٠ متكررة في عدد من المؤشرات بالمقارنة باعلى قيمه ل F) .

(٩-١) مؤشرات الخلفية العامة

فيها يتم دراسة رؤية عامة عن مؤشرات التنمية المتعلقة بالسكان الخاصة بحجم السكان وأعمارهم وحجم الاسرة، وخصائص الإسكان الخاصة بالكثافة المأهولة ونوع وحيازة المنزل، والخصائص الاجتماعية من بطاله واميه واعاله، والخصائص الاقتصادية من معدلات الأجور وساعات العمل.

أ- مؤشرات الخلفية العامة للسكان

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات السكان نجد زيادة عدد السكان من ٨٨٠٩٥٨ نسمه عام ٢٠١٥ إلى ٩٩٠٨٤٨ نسمه عام ٢٠٢٠، بارتفاع معدل النمو من ٢.٥٢% إلى ٢.٥٦%، كما زادت الكثافة المأهولة للسكان من ١١٣٦نسمه / كم٢ عام ٢٠١٥ إلى ١٤٤٨ نسم / كم٢ عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبة الذكور ٥١.٦% ونسبة الاناث ٤٨.٤% .

وبمراجعة توزيع السكان حسب العمر نجد نسب (الأطفال واليافعين ٣١.٢% - السكان في سن العمل ٦١.٩% - أعلى من ٦٠سنه ٦% تقريبا)، كما زاد متوسط حجم الأسر بالريف ٤.٠٤ فرد/ أسره مقارنه بالحضر ٣.٨٩ فرد/ أسره ، و نقص معدل التكوين الاسري إلى ٢.٧ عام ٢٠٢٠ بالمقارنة ب ٣% عام ٢٠١٥ مما دل على نقص الاستقرار الاجتماعي.[١١].

تم دراسة ٩ مؤشرات خاصة بالكثافة المأهولة [١٢] وعدد السكان والتكوين العمري والنوعي والاسري والنمو السكاني ومتوسط حجم الاسرة [٦]، ومن خلال دراسة الفروق بين المحافظات في مؤشرات الخلفية العامة الخاصة بالسكان، تبين وجود فروق متوسطة بين المحافظات في الكثافة المأهولة ١٧٢.٢ استحوذت عليها محافظة القاهرة كما هو موضح بالشكل رقم (٥)، وتوضح الجداول أرقام (٢) ، (٣) قيمة الفروق بين المحافظات وتصنيف المحافظات طبقاً لتقارب الخصائص بتلك المؤشرات.

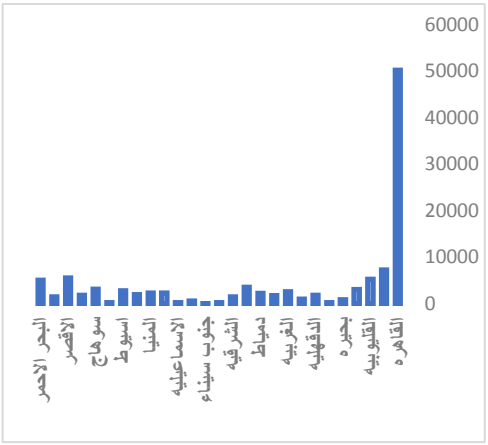

شكل ٥ الفروق بين المحافظات بمؤشر الكثافة السكانية المأهولة
المصدر : - بتصرف الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع[١٢]

جدول ٢ فروق المحافظات بمؤشرات الخلفية العامة (السكان)

العامل	F	العامل	F	العامل	F
الكثافة المأهولة	١٧٢.٢	النمو السكاني	١٦.٢	متوسط حجم الاسرة	٥.٨
السكان في سن العمل	٢٠.٥	التكوين الاسري	٦.٨	نسب الاناث	٢.١
عدد السكان	٢٠.٢	نسب الاطفال	٦.٧	نسب الذكور	٢.١
بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي					

جدول ٣ تصنيف المحافظات بمؤشرات الخلفية العامة (السكان)

١	القاهرة	الأعلى في الكثافة المأهولة وعدد ونمو السكان ومتوسط حجم الاسرة ونسب الذكور
٢	الجيزة – القليوبية – البحيرة الاسكندرية - الدقهلية – كفر الشيخ- الغربية –المنوفية - الشرقية - بني سويف – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا	الثانية في عدد ونمو السكان ونسب الاناث ومعدل التكوين الاسري ونسب الاطفال -
٣	مطروح - شمال سيناء – الفيوم - الوادي الجديد- البحر الأحمر	الأعلى في معدل التكوين الاسري ونسب الاطفال – الثانية في نسب الذكور
٤	دمياط – السويس – اسوان بورسعيد - الأقصر	الأعلى في نسب الاناث – الثانية في متوسط حجم الاسرة
٥	جنوب سيناء - الاسماعيلية	الأعلى في نسب السكان في سن العمل والاطفال– الثالثة في نسب الذكور
بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي		

ب- مؤشرات الخلفية العامة للمساحة العمرانية والاسكان

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات المساحات العمرانية تطورت نسبة المعمور المصري بالنسبة للمساحة الكلية عام ٢٠٢١ إلى ١٣.٧% بالمقارن ب ١١.٣% عام ٢٠١٨ و ٧.٨% عام ٢٠١٣، تم استغلالها كما يلي (٨% للتنمية الزراعية – ٣.٩٣% أراضي للطاقة – ١.٤١% للتنمية السياحية - ٠.٩٩% مدن جديدة ومنطقة الساحل الشمالي - ٠.٨٨% للتنمية الصناعية – ٠.٢% مناطق اقتصادية خاصة – وباقي المساحة أراضي صحراوية ومناطق عمرانية قائمة).

وعلى مستوى نوع المسكن ونوع الحيازة مثل السكن بشقق النسبة العظمي ٧٨% وبلغت الحيازة بنظام التمليك نسبة ٥٧%، كما زادت مساهمة قطاع التشييد والبناء من إجمالي الناتج المحلي من ٤.٧% عام ٢٠١٥ إلى ٦.٢% عام ٢٠١٩ ثم ٦.٧% عام ٢٠٢٠. [١١]

تم دراسة ٢١ مؤشر خاصة بمساحة الأرض المصرية ونسبة المعمور منها [١٢] والظروف السكنية الخاصة بنوع المسكن وحيازته [٧]، وأعطت جميعها فروق منخفضة بين المحافظات موضحة بالجدول رقم (٤)، ويوضح الجدول رقم (٥) تصنيف المحافظات طبقاً لتقارب الخصائص بتلك المؤشرات.

جدول ٤ فروق المحافظات بمؤشرات الخلفية العامة (المساحة العمرانية والإسكان)

العامل	F	العامل	F	العامل	F
مساحه الارض	٤٥.٣	نسبة الشاليهات	٨.٣	المنازل الريفيه	٣.٣
الايجار القديم	٢٠	نسبة التمليك	٨.٢	السكن بدور مستقل	٢.٦
السكن بمبنى	١٤.٤	اشقق ايجار مفروش	٥.٦	الاحواش	٢.٢
الفيلا	١١.٨	الشقق	٥.٥	السكن بحجره	١.٧
الحيازة كميزه عينيه	١١.٦	الخيمة	٥	العمارات	١.٥
الايجار الجديد	٩.٩	الابراج	٤.٦	السكن بحجره مستقل	١.٤
احيازة الهبة	٩.٧	التشييد من الناتج المحلي	٤.٤	المعمور المصري	١.١

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

جدول ٥ تصنيف المحافظات بمؤشرات الخلفية العامة المساحة العمرانية والاسكان

١	القاهرة والجيزة والاسكندرية	الأعلى في حيازة الايجار القديم وفي السكن بعمارات وابراج وفيلا
٢	مطروح - شمال سيناء - الشرقية	الثانية في مساحة الارض والأعلى في حيازة التمليك والسكن بشاليه
٣	السويس –جنوب سيناء - بورسعيد البحر الاحمر	الثالثة في مساحة الأرض الأعلى في حيازة الايجار الجديد والشقق المفروشة والميزة العينية الثاني في السكن ببرج وفيلا وشاليهه
٤	الوادي الجديد	الأعلى في مساحة الأرض والسكن بمنزل ريفي والثانية بحيازة التمليك
٥	القليوبية –البحيرة - الدقهلية كفر الشيخ- الغربية –المنوفية - دمياط - الاسماعيلية-قنا الفيوم -اسوان بني سويف المنيا – أسيوط -اسوان سوهاج –الأقصر	الأعلى في نسبة المعمور المصري –الأعلى في حيازة الهبه والثالثة في حيازة التمليك - الثانية في السكن بعمارات ومنزل ريفي- الأعلى في الانفاق على التشييد والبناء من إجمالي الناتج المحلي

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

ج- مؤشرات الخلفية العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بلغت نسبة الاسر الفقيرة ٢٧.٧% عام ٢٠١٥ ثم ارتفعت إلى ٣٢.٥% عام ٢٠١٨ ثم نقصت ل ٢٩.٧% عام ٢٠٢٠، كما بلغ عدد الاسر التي تعولها امراه ٤ مليون أسرة عام ٢٠٢٠ منها ٢.٣ مليون اسره بالريف و ١.٧ مليون اسره بالحضر، وانخفضت نسبة البطالة من ١٢.٨% عام ٢٠١٥ إلى ٧.٣% عام ٢٠٢٠، بينما زادت نسبة الاعالة من ٥٥ فرد / ١٠٠ عائل عام ٢٠١٥ إلى ٦٢ فرد / ١٠٠ عائل عام ٢٠٢١، كما زادت نسب الامية من ٢٠.٩% عام ٢٠١٥ إلى ٢٤.١% عام ٢٠٢١. [١١]

تم دراسة ١٠ مؤشرات خاصة بنسب الامية والبطالة [٦] و الفقر [١٣] ومتوسط الأجور وساعات العمل طبقاً للنوع [١٤]، أعطت جميعها فروق منخفضة بين المحافظات موضحة بجدول رقم (٦)، ويوضح جدول رقم (٧) تصنيف المحافظات بتلك المؤشرات.

جدول ٦ فروق المحافظات بمؤشرات الخلفية العامة (التنمية الاجتماعية والاقتصادية)

العامل	F	العامل	F	العامل	F
الامية بالإناث	١٨	ساعات عمل(ذكور	١١.٥	البطالة	٦.٣
الاسر شديدة الفقر	١٣.١	الأجور للإناث	١٠.٢	الاسر الفقيرة	٥.٩
الامية بالذكور	١٢.٣	ساعات عمل(اناث	٦.٩	الاعالة	٤.٧
				الأجور للذكور	٣.٣

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

جدول ٧ تصنيف المحافظات بمؤشرات الخلفية العامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

١	الاسماعيلية - الوادي الجديد	الأعلى في الأجور للجنسين والثاني في الاسر الفقيرة
٢	الجيزة – القليوبية – دمياط الاسكندرية بورسعيد الشرقية كفر الشيخ - الغربية المنوفية	الثالثة في نسب البطالة ،الثانية في متوسط ساعات العمل للجنسين
٣	جنوب سيناء	الثانية في الامية للإناث والثالثة في الاسر الفقيرة والأعلى في الاعالة والبطالة والاسر الأشد فقرا و ساعات العمل للجنسين
٤	القاهرة – الدقهلية – السويس اسوان شمال سيناء الأقصر – البحر الاحمر –	الثانية في نسب البطالة وفي متوسط الأجور للذكور والاناث-
٥	- البحيرة - مطروح الفيوم - بني سويف – المنيا – أسيوط - سوهاج – قنا	الأعلى في نسبة الامية للجنسين والاسر الفقيرة – الثانية في نسبة الاعالة والاسر الأشد فقرا – الثالثة في ساعات العمل للذكور

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

٩- ٢ مؤشرات الاسكان والعشوائيات

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات الإسكان، أظهرت مؤشرات عام ٢٠١٧ ان جودة المسكن ٩٩.٨%، والمساحة المعيشية الكافية بالحضر ٥٧% والريف ٥٤% ، كما بلغ متوسط معدل التزاحم ١.١٨ شخص/ غرفه، كما بلغت نسبة الوحدات الشاغرة عام ٢٩.١%.

وفي الفترة (٢٠١٥ : ٢٠٢٠) انخفض معدل إنتاج الوحدات السكنية من ٢.٨٥/ الف نسمه عام ٢٠١٥ إلى ٢.٠٤/ الف نسمه عام ٢٠٢٠، كما بلغ التغير في عدد الوحدات المنفذة ٢٦.٢٠%، و بلغ عدد وحدات الإسكان الاجتماعي التي تم تنفيذها في المدن القائمة ٥١٢٢٤ وحده، كما بلغ التغير في حجم التمويل لنفس الفترة ٢٤٧.٤%، وبلغ عدد وحدات الإسكان المتوسط وفوق المتوسط ٧٧٣٢٥ وحد بتمويل ٢.٧٧ مليار جنيه، كما بلغت نسبة المساكن الحاصلة على قروض عقاريه ٢٨٧ الف اسره، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في سد الطلب على الوحدات السكنية ٦٥.٢%، كما زاد نسبة الانفاق على المسكن ومستلزماته بالحضر من ١٩% عام ٢٠١٥ إلى ٢٠.١% عام ٢٠١٨ وزادت بالريف من ١٥.٨% عام ٢٠١٥ إلى ١٧% عام ٢٠١٨،

وفي عام ٢٠٢٠ بلغ متوسط ايجار المسكن بالنسبة للدخل للحضر ٢٦.٤% وبالريف ٢٠.٩%. [١١]

من خلال الرصد الحضري للمؤشرات على مستوى الجمهورية فيما يخص مؤشرات العشوائيات في عام ٢٠١٧ بلغت نسبة سكان المناطق العشوائية ٣٤.١% من إجمالي سكان حضر الجمهورية (٣٣.٦% غير مخططه – ٠.٢% غير امنه)، كما بلغت نسبة مساحة المناطق العشوائية ٣٨.٥% من إجمالي مساحة المناطق الحضرية (٣٧.٥% غير مخططه – ١% غير امنه).

في الفترة (٢٠١٤: ٢٠٢٠) تم توفير مساكن آمنه او بديلة ل ٢٤٦ ألف أسره (٢٠.٨%)، كما تم الانتهاء من تطوير ٨٢.٩١% من المناطق العشوائية غير الامنة عام ٢٠١٩ و ٣% من المناطق العشوائية غير المخططة عام ٢٠٢١، وفي الفترة (٢٠١٤: ٢٠١٨) تم تطوير ٢٢٢٤٥٤ وحده سكنيه بالمناطق العشوائية غير الامنة ليكون حجم التمويل على تطوير العشوائيات لنفس الفترة ٢٢.٩٣٦مليار جنيه.[١١]

تم دراسة ٢٢ مؤشر، خاصة بمعدلات التزاحم ومتوسط حجم الأسرة [٧] ونسب سكان العشوائيات [١٣] وعمليات التشييد والبناء وقيمتها [١٥] و نوعيات الإسكان طبقاً للمستوى والجهة المنفذة [١٦] ومن خلال دراسة الفروق بين المحافظات في مؤشرات الإسكان والعشوائيات، لم تصنف محافظة البحر الأحمر لاختلاف خصائصها عن باقي المحافظات (أقل من باقي المحافظات)، كما تبين ما يلي :-

- وجود فروق مرتفعة جدا بين المحافظات في مستوى الاسكان الفاخر التابع للقطاع الخاص بالمدن الجديدة ٢٩٢٣.٤ استحوذت عليها محافظة القاهرة تلتها محافظة الجيزة.
- وجود فروق مرتفعة بين المحافظات في مستوى الاسكان فوق المتوسط التابع للقطاع الخاص بالمدن الجديدة ٦٣٢.١ استحوذت عليها محافظة القاهرة .
- وجود فروق متوسطة في عمليات التشييد والبناء١٥٥.٧ استحوذت عليها محافظة القاهرة تبعتها محافظة الجيزة ، وفروق متوسطة ايضاً في مشروعات صندوق تطوير العشوائيات التابع للحكومة ١١٧.٢ استحوذت عليها محافظة القاهرة، كما هو موضح بالشكل رقم ٦.

وتوضح الجداول أرقام (٨)، (٩) قيمة الفروق بين المحافظات في المؤشرات محل الدراسة وتصنيف المحافظات طبقاً لتقارب الخصائص بتلك المؤشرات.

جدول ٨ فروق المحافظات بمؤشرات الاسكان والعشوائيات

العامل	F	العامل	F
إسكان فاخر خاص (مدن جديدة)	٢٩٢٣.٤	الإسكان الاجتماعي بمديريات الاسكان	١٠.٣
اسكان فوق متوسط خاص(مدن جديدة	٦٣٢.١	إسكان حكومي وخاص (مديريات الإسكان)	١٠.١
عمليات التشييد والبناء	١٥٥.٧	إسكان متوسط حكومي	٩.٣
التطوير الحكومي للعشوائيات	١١٧.٢	اسكان اقتصادي خاص (مدن جديدة)	٦.٤
الوحدات السكنية الخاصة المنفذة	٩١	إنتاج الوحدات السكنية	٢.٧
اسكان متوسط خاص مدن جديدة	٩٠.٤	معدل التزاحم	٢.٦
الوحدات الخاصة (مدن جديدة)	٧٤.٤	نسبة الوحدات الشاغرة	٣.١
قيمة التشييد الفعلي	٤٠.٥	الإسكان المنفذ لمديريات الإسكان	٠.٩
إسكان حكومي بالمدن الجديدة	٣١.١	نسب سكان العشوائيات	٠.٨
إسكان اجتماعي بالمدن الجديدة	٢٥.٨	وحدات سكنيه خاصة لمديريات الإسكان ا	٠.٥
إجمالي الوحدات سكنيه الحكومية	٢٢.٣	المليون وحدة إسكان اجتماعي بالجهاز المركزي للتعمير	٠.٣

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

جدول ٩ تصنيف المحافظات بمؤشرات الاسكان والعشوائيات

١	القاهرة	-الأعلى في الإسكان الفاخر والمتوسط وعمليات وقيمة التشييد والبناء و الوحدات المنفذة للقطاع الخاص بالمدن الجديدة و مشروعات صندوق تطوير العشوائيات وسكان العشوائيات - الثانية في الوحدات الحكومية المنفذة والإسكان الاقتصادي والإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة
٢	الجيزة	الأعلى في الوحدات الحكومية المنفذة والإسكان الاجتماعي بالمدن الجديدة -الثانية في الإسكان الخاص الفاخر والمتوسط بالمدن الجديدة وعمليات وقيمة التشييد والبناء وإجمالي الوحدات السكنية الخاصة المنفذة والوحدات الشاغرة ومعدل التزاحم -الثالثة في الوحدات المنفذة للقطاع الخاص بالمدن الجديدة و الاسكان المتوسط للقطاع الخاص بالمدن الجديدة
٣	الاسكندرية القليوبية دمياط كفر الشيخ الغربية الشرقية بورسعيد - قنا الدقهلية - البحيرة شمال سيناء الأقصر اسوان سوهاج اسماعيليه الوادي الجديد بني سويف - أسيوط الفيوم	الأعلى في تنفيذ المليون وحده التابعة لجهاز التنمية والتعمير -الثانية في الوحدات المنفذة للقطاع الخاص بالمدن الجديدة و الاسكان المتوسط للقطاع الخاص بالمدن الجديدة ونسب سكان العشوائيات - الثالثة في إجمالي الوحدات السكنية المنفذة (قطاع خاص) و معدل التزاحم-
٤	المنوفية	الأعلى في معدل التزاحم وإجمالي الوحدات السكنية المنفذة (قطاع خاص) والإسكان الخاص الاقتصادي بالمدن الجديدة الثالثة في نسب الوحدات الشاغرة
٥	مطروح – السويس – جنوب سيناء - المنيا	الأعلى في نسب الوحدات الشاغرة – الأعلى في المشروع القومي - الثانية في الإسكان الاجتماعي

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

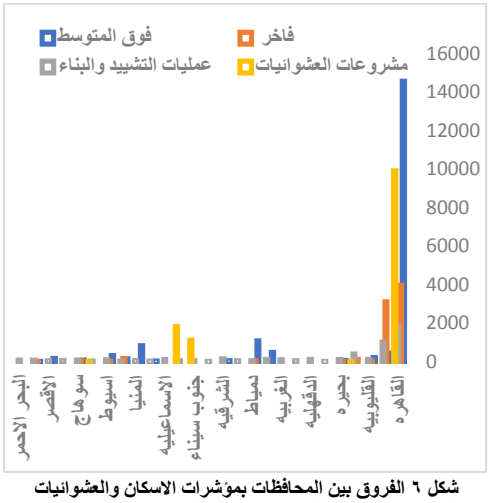

شكل ٦ الفروق بين المحافظات بمؤشرات الاسكان والعشوائيات
المصدر :- بتصرف الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع [١٦]

٩-٣ مؤشرات التنمية العمرانية

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات التنمية العمرانية على مستوى الجمهورية ، طبقاً لمؤشرات عام ٢٠٢٠ تم الانتهاء من اعتماد الحيز العمراني ل ٩٨.٧% ا من إجمالي مدن الجمهورية ول ٩٢% من إجمالي قرى الجمهورية و ل ٦٧% من إجمالي التوابع للقرى بالجمهورية، وبذلك بلغت نسبة المدن التي ينعم سكانها بتنفيذ خطط تنموية ٩٨.٧%، كما بلغ نسبة المدن التي لديها هيكل مؤسسي للتخطيط بمشاركة المجتمع المدني ٩٨.٧%، كما بلغ نصيب الفرد من المسطحات الخضراء ١-٢ م٢/ فرد بالمدن القائمة و ١٢م٢/ فرد بالمدن الجديدة، وبالرغم من إنشاء ٣٧ مدينة جديدة في الفترة (٢٠١٥ : ٢٠٢٠) إلا إنه في عام ٢٠٢٠ تم تضمين ٨٢٢٨٣.٥ فدان من الأراضي الزراعية داخل الحيز العمراني بالمدن وأقل من ١% (٠.٥١ %) من الأراضي الزراعية داخل الحيز العمراني بالقرى.

وفي الفترة (٢٠١٧:٢٠٢٠) بلغت نسبة الزيادة السكانية بالمدن الجديدة إلى الزيادة السكانية بالحضر ٦.٧%، كما بلغت نسبة مساحة المجتمعات العمرانية الجديدة في الفترة (٢٠١٥ : ٢٠٢٠) ١٣% من مساحة المعمور المصري. [١١].

تم دراسة ٩ مؤشرات للتنمية العمرانية ،خاصة بنصيب الفرد من الحدائق [١٧] والمساحات القابلة للزراعة [١٨] والتعدي على الأراضي الزراعية [١٩]والانفاق على مؤشرات التنمية العمرانية [٢٠] ومن خلال دراسة الفروق تبين ما يلي :-

- وجود فروق مرتفعة جدا بين المحافظات في نصيب الفرد من الحدائق ٢٣٤٣.٣ استحوذت عليا محافظة مطروح كما هو موضح بالشكل رقم ٧
- وجود فروق مرتفعة بين المحافظات في الانفاق على الملكية العقارية والمشروعات الحكومية من الناتج المحلي ٧٠١.١ ، ٦٠٠.٨ على التوالي استحوذت عليها محافظة القاهرة وتبعتها محافظة الجيزة. كما هو موضح بالشكل رقم ٨، وتوضح الجداول أرقام (١٠) ، (١١) قيمة الفروق بين المحافظات في المؤشرات محل الدراسة وتصنيف المحافظات طبقاً لتقارب الخصائص بتلك المؤشرات.

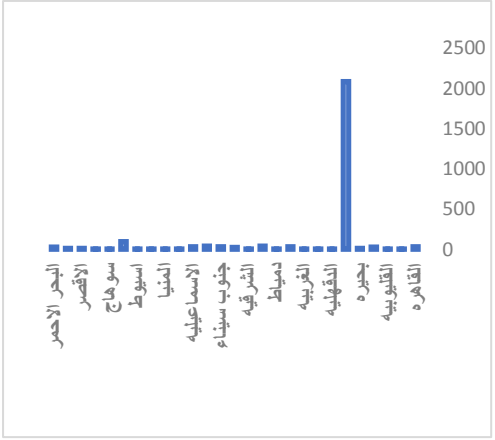

شكل ٧ الفروق بين المحافظات بمؤشر نصيب الفرد من الحدائق
المصدر : - بتصرف الباحث بالإعتماد على بيانات المرجع [١٧]

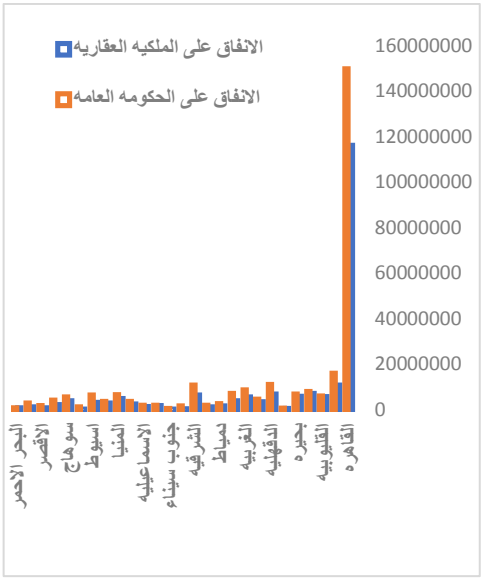

شكل ٨ الفروق بين المحافظات في مؤشرات الانفاق من الناتج المحلي
المصدر : بتصرف الباحث بالاعتماد على بيانات المرجع [٢٠]

جدول ١٠ فروق المحافظات بمؤشرات التنمية العمرانية

العامل	F	العامل	F
نصيب الفرد من الحدائق	٢٣٤٣.٣	المساحات القابلة للزراعة	٧.١
الانفاق على الملكية العقارية	٧٠١.١	عدد المدن الجديدة (الجيل الرابع)	٥.٨
الانفاق على المشروعات الحكومية	٦٠٠.٨	المساحات المستبعدة من الزمام الزراعي	٣.٥
نسبة سكان المدن الجديدة	٢١.٤	التعدي على الأراضي الزراعية	٣.٥
الانفاق على الخدمات	١٤.١		

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

جدول ١١ تصنيف المحافظات بمؤشرات التنمية العمرانية

١	القاهرة	الأولى في الانفاق على الملكية العقارية والمشروعات الحكومية والخدمات من إجمالي الناتج المحلي الثانية في نسبة سكان المدن الجديدة وعدد المدن الجديدة المستهدفة
٢	الجيزة	الثانية في الانفاق على الملكية العقارية والمشروعات الحكومية والخدمات من إجمالي الناتج المحلي الأعلى في نسب سكان المدن الجديدة والمدن الجديدة المستهدفة
٣	مطروح	موجب بنصيب الفرد من الحدائق والثالثة بالمدن الجديدة المستهدفة
٤	الإسكندرية - القليوبية – الدقهلية – المنوفية – الغربية – دمياط - السويس بورسعيد - شمال وجنوب سيناء - الأقصر – اسوان – قنا الإسماعيلية - الوادي الجديد– بني سويف - أسيوط – الفيوم – سوهاج – البحر الاحمر	سالب في جميع العوامل
٥	البحيرة – كفر الشيخ - الشرقية المنيا	الأعلى في التعدي على الأراضي الزراعية

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

٩-٤ مؤشرات البنية الأساسية

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات البنية الاساسية على مستوى الجمهورية فيما يخص قطاع المرافق :-

أظهرت مؤشرات عام ٢٠٢١ ان نسبة التغطية بمياه الشرب بلغت ١٠٠% بالحضر و٩٧% بالريف، حيث يتم إنتاج ٢٥.٨٨٨مليون م٣/ يوم من المياه (مياه سطحيه ٨٨.٤%- مياه جوفيه ١١.١% - تحلية مياه البحر ٠.٥%)، وبلغ معدل نصيب الفرد ٢٥٧لتر يوميا (متوسط الاستهلاك ١٨٤ لتر / فرد يوميا)،وبلغ نسبة الفاقد في مياه الشرب ٢٨.٦%، حيث بلغت أطوال شبكات مياه الشرب ١٥٤١٥٥ كم بتكلفة ٥٩ مليار خلال الخمس سنوات الأخيرة.

كما أظهرت مؤشرات عام ٢٠٢١ ان نسبة التغطية بالصرف الصحي بلغت ٩٦% بالحضر و٤٠% بالريف، حيث يتم إنتاج ٦٠٧٩.١مليون م٣/ من مياه الصرف الصحي تم معالجة ٤٤٣٨ مليون م٣ منها (٧٣%) بتكلفة ٦٥ مليار خلال الخمس سنوات الأخيرة . [١١]

من خلال الرصد الحضري لمؤشرات البنية الاساسية على مستوى الجمهورية فيما يخص قطاع الطرق والنقل:

زادت أطوال شبكة الطرق الإسفلتية القائمة من ١٦٩٠٠٠ كم عام ٢٠١٥ إلى ١٨٣٠٠٠ كم عام ٢٠١٩بمعدل ٢.٣% سنويا، كما زادت أطوال شبكات الطرق الحرة والسريعة من ٢٤٧ كم / مليون نسمه عام ٢٠١٥ إلى ٢٨٢ كم / مليون نسمه عام ٢٠٢٠، حيث تم إنشاء ٢٢٠٠٠ كم لنفس الفترة ، ليبلغ نصيب الفرد ١.٩٦٢ كم / الف نسمه، كما بلغ متوسط الانفاق على صيانة الطرق الاسفلتية ٨٠٧ مليون جنيه / مليون نسمه، وارتفعت ملكية السيارة من ٥٠ سيارة / الف شخص عام ٢٠١٥ إلى ٦١ سيار / الف شخص عام ٢٠١٩ومنها ارتفعت معدل الوفيات المرورية من ١.٦٤ شخص / عشرة الاف شخص عام ٢٠١٥ إلى ١.٣٥ شخص / عشرة الاف شخص عام ٢٠١٩.

اعتمد النسبة الكبرى من العاملين بالقاهرة على الاتوبيس كوسيلة نقل جماعي (٦٦.١٧%) بمعدل تزاحم ٣.٣ راكب / مقعد، كما بلغ معدل التزاحم داخل مترو الانفاق ١١.٨٨ راكب / مقعد ، في حين يستخدم ٤.٤٧% من السكان السكك الحديدية كوسيلة للانتقال، وفيما يخص نقل الركاب للخارج باستخدام الموانى ساهمت ميناء سفاجا ب ٥٢.٢% تبعتها ميناء نويبع ب ٣٢.٧% ، كما ساهمت الموانى بنقل ١٦١٧٢٤٤ من البضائع عام ٢٠١٧ وبلغت السفن العابرة لقناة السويس ١٧٥٥٩ سفينه لنفس العام و ٥٧٣٧٠٠٠ طن بالنقل النهري و ٢٨١٠٠٤ رحلة طيران بالإضافة إلى ١٣٦٨٩٧ الف طن مترى من البترول ، وبذلك زاد نمو قطاع النقل والتخزين من ٣.٢% عام ٢٠١٧ إلى ٤.١% عام ٢٠١٩.

وبلغت القدرة على تحمل تكاليف النقل من إجمالي الدخل ٧.٤% من سكان الحضر و ٥.١% من سكان الريف. [١١]

تم دراسة ٣٣ مؤشر، خاصة بمعدلات اتصال الاسر بالبنية الأساسية [٧] واطوال شبكات الطرق ونوعيات النقل [٢١] [٢٢] [٢٣] واطوال المرافق ومعدل إنتاج المياه النقية من المصادر المختلفة والاستفادة منها [٢٤] والانفاق على مؤشرات البنية الأساسية [٢٠] وبعض المؤشرات البيئية الخاصة بحجم القمامة [١٧] وأساليب التخلص منها [٧] وحجم الغابات المزروعة بالاعتماد على إعادة تدوير مياه الصرف الصحي [٢١].

ومن خلال دراسة الفروق بين المحافظات في مؤشرات البنية الاساسية، ، لم تصنف محافظة البحر الأحمر لاختلاف خصائصها عن باقي المحافظات (أقل من باقي المحافظات)، كما تبين ما يلي :-

- وجود فروق مرتفعة جدا بين المحافظات في في الانفاق على اعادة التدوير من الناتج المحلي ١٤٧٧.٧إستحوذت عليها محافظة القاهرة كما هو موضح بالشكل رقم ٩.
- وجود فروق متوسطة في حركة الركاب بالطائرات١٧٣.٣ وحركة الطائرات ١٠٤.٤ استحوذت عليها محافظة القاهرة كما هو موضح بالشكل رقم ١٠.
- وجود فروق متوسطة في الانفاق على النقل والتخزين من الناتج المحلي١٧٢.٤ استحوذت عليها محافظة القاهرة تلتها محافظات الاسكندرية - دمياط – السويس - بورسعيد
- وجود فروق ضعيفة بباقي المؤشرات لا تؤخذ في الاعتبار.

وتوضح الجداول أرقام (١٢)، (١٣) قيمة الفروق بين المحافظات في المؤشرات محل الدراسة وتصنيف المحافظات طبقاً لتقارب الخصائص بتلك المؤشرات

ومن خلال تصنيف المحافظات بالمؤشرات ذات الفروق المؤثرة تبين ان محافظة القاهرة الأعلى في الانفاق على إعادة التدوير من إجمالي الناتج المحلي مع سلبية باقي المحافظات

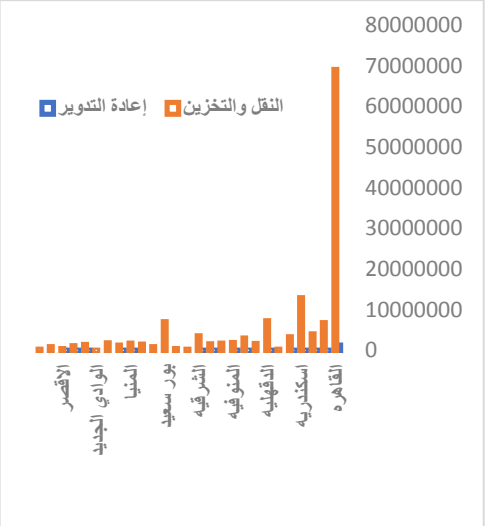

شكل ٩ الفروق بين المحافظات في الانفاق على البنية الاساسية

المصدر :- بتصرف الباحث بالإعتماد على بيانات المرجع [٢٠]

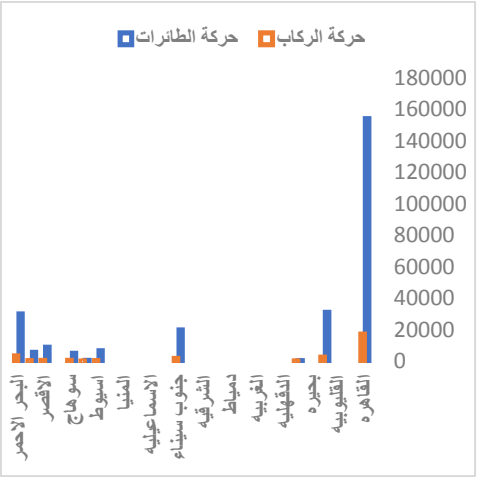

شكل ١٠ الفروق بين المحافظات في مؤشرات النقل الجوي
المصدر : بتصرف الباحث بالإعتماد على بيانات المرجع [٢١]

جدول ١٢ الفروق بين المحافظات بمؤشرات البنية الاساسية

العامل	F	العامل	F
الانفاق على إعادة التدوير	١٤٧٧.٧	وزن القمامة	٤
حركة الركاب بالطائرات	١٧٣.٣	اطوال شبكات المياه	٣.٧
الانفاق على النقل والتخزين	١٧٢.٤	الانفاق على المياه	٣.٧
حركة الطائرات	١٠٤.٤	حركة الموانى	٣.٦
البضائع الصادرة بالموانى	٢٨.٩	استخدام القمامة كسماد	٣.٤
عدد المركبات المرخصة	٢٥.٨	مياه الصرف المعالج مدن جديدة	٣
رحلات الموانى البحريه	٢١.٢	تفريغ البضائع بالنقل النهري	٢.٩
البضائع الواردة بالموانى	١٦.٤	مياه الابار	٢.٧
حاويات صادره بالموانى	١٤.٨	مياه التحليه	٢.٦
حاويات وارده بالموانى	١٣.٩	الطرق / فرد	٢.٤
مياه نقيه سطحيه	١٣.١	الفاقد في المياه	٢.٣
التخلص من القمامة بإلقائها في صندوق	١٣.١	شحن البضائع بالنقل النهري	٢.٢
المياه النقية المنتجة	١٢.١	استخدام مياه الابار مدن جديدة	١.٧
التخلص من القمامة (القاءها ترعه -مصرف)	٩.٧	الاستفاده من تدوير مياه صرف صحي	١.٥
مساحة الأراضي المستفيدة من المصارف	٧.٧	عائدات قناة السويس	١.٤
اطوال شبكات انحدار الصرف الصحي	٦.١	نسبة معالجة مياه الصرف صحي	١.٢
الانفاق على الكهرباء	٨.٨	الاسر المتصلة بالكهرباء	١
التخلص من القمامة بالحرق	٥.٧	الغابات الشجريه المزروعه بمياه الصرف الصحي	١
الاسر المتصلة بالصرف	٥.٣	الاستفادة من الابار	١
القاء القمامة في الشارع	٤.٨	نسب الاسر المتصلة بالمياه	٠.٩
دفن القمامة في الارض	٤.١	تحلية مياه البحر بالمدن الجديدة	٠.٨
اطوال شبكات طرد الصرف الصحي	٤.١	مياه سطحيه بالمدن الجديدة	٠.٧

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

جدول ١٣ تصنيف المحافظات بمؤشرات البنية الاساسية

١	القاهرة	الأعلى في الانفاق على إعادة التدوير والنقل والتخزين والكهرباء وحركة الطائرات واعداد الركاب بالطائرات وعدد المركبات المرخصة وكمية الصرف المعالج وفي توفير مياه نقيه سطحيه واطوال الشبكات وفي لاتصال بالمياه والكهرباء والصرف - الثانية في توفير المياه بالمدن الجديدة والانفاق عليها. نسب مرتفعة بالتخلص من القمامة بإلقائها في الشارع والأعلى في القاءها في صندوق
٢	- الاسكندرية - دمياط – السويس - بورسعيد	الأعلى في توفير مياه ابار نقيه ومياه سطحية بالمدن الجديدة والثانية في الانفاق على النقل ولاتصال بالمياه والكهرباء والصرف و في عدد المركبات المرخصة كمية الصرف المعالج وتوفير مياه نقيه سطحيه والأراضي المستفيد من المصارف، والثالثة في الانفاق على الكهرباء والمياه و في اطوال الشبكات، نسب مرتفعة في التخلص غير الامن للقمامة
٣	مطروح جنوب سيناء شمال سيناء الأقصر - الاسماعيلية الوادي الجديد	الأعلى في الأراضي المستفيدة من إعادة تدوير المياه من الصرف الصحي والثانية في توفير مياه ابار نقيه- الثالثة في الاتصال بالكهرباء والرابعة في الاتصال بالمياه، نسب مرتفعة في التخلص غير الامن للقمامة وفي دفنها في الأرض واستخدامها كسماد
٤	القليوبية اسوان المنوفية أسيوط - بني سويف - المنيا سوهاج	الأعلى في فقد المياه- الأقل في الاتصال بالمياه والكهرباء والثالثة في الاتصال بالصرف
٥	الجيزة البحيرة - الدقهلية - كفر الشيخ - الغربية- الشرقية - الفيوم— قنا	الأعلى في الاستفادة من الابار والمصارف الثانية في الانفاق على الكهرباء والمياه وفي اطوال الشبكات للمياه– الثالثة في توفير مياه نقيه سطحيه- الأعلى في التخلص غير الامن للقمامة وفي دفنها في الأرض واستخدامها كسماد

بتصرف الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

٩-٥ المؤشرات العالمية

من خلال الرصد الحضري لترتيب مصر بالمؤشرات العالمية زاد مؤشر مصر في جوده الطرق لتحتل المركز ال ٢٨ عالميا عام ٢٠١٩ بعد ما احتلت المركز ١١٨ عالميا عام ٢٠١٤، كما زاد مؤشر المدن العالمية حيث احتلت المركز ال ٥٩ عام ٢٠٢١ بعد المركز ال ٦٤ عام ٢٠٢٠، وبمقارنة باقي مؤشرات التنافسية عام ٢٠١٩ نجد ما يلي :-

تقدمت مصر بمؤشرات حجم السوق (المركز ال ٢٣) والبنيه التحتية (المركز ال ٥٢) والقدرة على الابتكار (المركز ال ٦١) و والنظام المالي (المركز ال ٩٢) وديناميكية الاعمال (المركز ال ٩٥) والصحة (المركز ال ٩٩) وأسواق المنتجات (المركز ال ١٠٠) وسوق العمل (المركز ال ١٢٦)

بينما تراجعت بمؤشر تكنولوجيا المعلومات من المركز ال ٩٦ عام ٢٠١٧ إلى المركز ال ١٠٦ عام ٢٠١٩، مع ثبات مؤشرات استقرار الاقتصاد (المركز ال ١٣٥) والتعليم والمهارات (المركز ال ٩٩). [١١].

١٠- نتائج البحث

قدّم البحث دراسة تحليلية استكشافية لتتبع تصنيف المحافظات بالمؤشرات الحضرية الصادرة عن المرصد الحضري طبقاً للبيانات المعتمدة المتاحة لعام ٢٠١٦ والاصدارات المعتمدة حتى عام ٢٠٢١، وذلك للوقوف على دور المرصد في تلبية أهداف الخطة القومية ٢٠٥٢ ، بفتح افاق جديدة للتنمية تحقق الكفاءة الاقتصادية لاستغلال وإدارة كافة الموارد والعدالة الاجتماعية والاتصال بين المناطق المختلفة، ومنها تحسين استغلال الموارد وتحقيق التوازن بين السكان والمكان.

ومن خلال التحليل تبين محدودية دور المرصد الحضري في تلبية أهداف المخطط القومي ٢٠٥٢

ساهم الرصد الحضري في خفض الفروق بين المحافظات في مؤشرات الخلفية العامة الخاصة بعدد السكان والتكوين العمري والنوعي والاسري والنمو السكاني ومتوسط حجم الاسرة وظروف المسكن وحيازته والاتصال بالبنية الاساسية ونسب الامية والبطالة والفقر ومتوسط الأجور وساعات العمل.

ولكن عدم وجود فروق بين المحافظات في المؤشرات غير دال على جودتها فمع مراجعة المؤشرات تبين :-

١- زادت نسبة الفقر على مستوى الجمهورية (من ٢٧.٧% عام ٢٠١٥ إلى ٢٩.٧% عام ٢٠٢٠)، كما زادت نسبة الاعالة من ٥٥ فرد / ١٠٠ عائل عام ٢٠١٥ إلى ٦٢ فرد / ١٠٠ عائل عام ٢٠٢١، كما زادت نسب الامية من ٢٠.٩% عام ٢٠١٥ إلى ٢٤.١% عام ٢٠٢١، بينما انخفضت نسبة البطالة من ١٢.٨% عام ٢٠١٥ إلى ٧.٣% عام ٢٠٢٠.
٢- بالرغم من السعي لفتح آفاق تنموية جديدة مازالت محافظتي القاهرة والجيزة تستقطب الاستثمارات (مشاركة القطاع الخاص بنسبة ٦٥.٢% في مشروعات الإسكان، عاد بالنفع على محافظتي القاهرة والجيزة).
٣- بالرغم من تطور التمويل والاهتمام بتوفير وحدات الإسكان الاجتماعي (بلغ التغير في حجم التمويل في الفترة (٢٠١٥: ٢٠٢٠) ٢٤٧.٤%) بجميع المحافظات، زادت نسبة الاسر الفقيرة، وتبين ان الطرد السكاني ببعض المحافظات غير راجع لبند الإسكان.

فنجد تصنيف محافظات (مطروح – السويس – جنوب سيناء – المنيا) بأنها الأعلى في تنفيذ مشروعات الإسكان القومي والثانية في تنفيذ وحدات الإسكان الاجتماعي، الا انها الأعلى ايضاً في نسب الوحدات الشاغرة.

٤- بالرغم من زيادة نسبة المعمور المصري وإنشاء المدن الجديدة وإصدار مخططات معتمده للحيز العمراني ،الا ان التعدي على الأراضي الزراعية مازال مستمراً (تم تضمين ٨٢٢٨٣.٥ فدان من الأراضي الزراعية داخل الحيز العمراني بالمدن وأقل من ١% (٠.٥١%) من الأراضي الزراعية داخل الحيز العمراني بالقرى.
٥- ارتفاع نسب الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي بالحضر مع انخفاض الإمداد بشبكات الصرف الصحي بالريف (٤٠% فقط).

و مع مراجعة أهداف المخطط القومي الخاصة بالتوازن في توزيع السكان والكفاءة الاقتصادية لاستغلال الموارد وادارتها وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المناطق المختلفة نجد ما يلي :-

١- بالرغم من زيادة نسبة المعمور من ٥.٨% عام ٢٠١١ إلى ٧.٨% عام ٢٠١٣ الى ١١.٢% عام ٢٠١٨ وصولا إلى ١٣.٧% عام ٢٠٢١، لم تحقق المؤشرات الحضرية أهداف المخطط القومي فيما يخص التوازن في توزيع السكان فنجد :-

- ارتفاع التباين بين المحافظات في معدل الكثافة المأهولة لمحافظة القاهرة بالمقارنة بباقي المحافظات، ومازالت محافظة الوادي الجديد الأقل في الكثافة المأهولة
- إنشاء المدن الجديدة حول المحافظات الكبرى (القاهرة والجيزة) ساهم في زيادة الفروق بين المحافظات، فهي المحافظات الأعلى بأغلب مؤشرات الإسكان ، وفي المقابل محافظة القاهرة هي الأعلى في نسب البطالة وعدد سكان العشوائيات واستحوذت على مشروعات تطوير العشوائيات، وهو ما يتنافى مع مؤشرات ازدهار وتنمية المدن.
- مشروعات الإسكان الاجتماعي لم تحقق المستهدف منها في جذب السكان لمناطق التنمية الجديدة (محافظات مطروح – السويس – جنوب سيناء – المنيا ضمن اعلى محافظات في المشروع القومي والاجتماعي للإسكان ولكنها الأعلى في نسب الوحدات الشاغرة).

٢- لم تحقق المؤشرات الحضرية أهداف المخطط القومي الخاصة بالكفاءة الاقتصادية الخاصة بتحسين إستغلال وإدارة كافة الموارد المتاحة، فمن خلال التحليل نجد ما يلي :-

- ارتفاع السكان بمحافظة القاهرة برغم ارتفاع نسب البطالة بها ، وقلة عدد السكان بمحافظة الوادي الجديد بالرغم من انها الأعلى في متوسط الأجور للذكور والاناث
- بالرغم من تصنيف محافظة الاسماعيلية ضمن أعلى محافظات في نسب السكان في سن العمل والأعلى في متوسط الأجور للذكور والاناث وفي الانفاق على التشييد والبناء من إجمالي الناتج المحلي وفي توفير مياه ابار نقية ، الا انها مازالت غير جاذبه للسكان (سالب في الكثافة المأهولة – الثانية في الاسر الفقيرة).
- بالرغم من تصنيف محافظة المنيا ضمن أعلى محافظات في نسب الوحدات الشاغرة، الا انها الأعلى في التعدي الأراضي الزراعية .
- بالرغم من تصنيف محافظتي البحيرة وكفر الشيخ ضمن أعلى محافظات في تنفيذ المليون وحده التابعة لجهاز التنمية والتعمير وفي الوحدات المنفذة للقطاع الخاص بالمدن الجديدة، الا انهما ضمن اعلى المحافظات في التعدي على الأراضي الزراعية.
- المؤشرات البيئية السلبية لمحافظات (الجيزة - البحيرة - الدقهلية - كفر الشيخ - الغربية- الشرقية - الفيوم– قنا) في استخدام وسائل غير امنه للتخلص من القمامة تبعتها محافظات (مطروح - جنوب سيناء - شمال سيناء - الأقصر - الاسماعيلية - الوادي الجديد)،

- أظهرت محافظات القليوبية – المنوفية - بني سويف - المنيا - أسيوط - سوهاج – اسوان مؤشر سلبي في انها أعلى المحافظات فقدا للمياه.
- بالرغم من تصنيف محافظات الدقهلية - الغربية- الشرقية - الفيوم– قنا ضمن أعلى محافظات في الانفاق على الكهرباء والمياه من إجمالي الناتج المحلي، كما انها الأعلى في الاستفادة من مياه الآبار والمصارف، وتصنيف محافظات الاسكندرية - دمياط – السويس - بورسعيد كأعلى محافظات توفر مياه سطحية بالمدن الجديدة وتوفر مياه ابار نقية، ظهرت جميعاً ضمن المحافظات السالبة في مؤشرات التنمية العمرانية الخاصة بالإنفاق على الملكية العقارية والمشروعات الحكومية والخدمات من إجمالي الناتج المحلي .
- أظهرت محافظات مطروح - جنوب سيناء - شمال سيناء - الأقصر - الاسماعيلية - الوادي الجديد ضمن أعلى محافظات في توفير مياه ابار نقيه وتدوير مياه الصرف الصحي، الا انها مازالت ضمن المحافظات الأقل في الكثافة المأهولة.
- بالرغم من زيادة أطوال الطرق وربط أجزاء الجمهورية، استحوذت محافظة القاهرة تلتها محافظات الاسكندرية - دمياط – السويس - بورسعيد على الانفاق على نشاط النقل والتخزين من إجمالي الناتج المحلي.

٣- لم تحقق المؤشرات الحضرية أهداف المخطط القومي الخاصة بالعدالة الاجتماعية، ومن خلال التحليل نجد إنفراد بعض المحافظات ببعض المؤشرات (غير متشابهه الخصائص مع باقي المحافظات)، فالامر يتطلب مزيد من الوقت والخطط لتحقيق الانسجام في الخصائص بين المحافظات:-
- انفراد محافظة القاهرة في مجموعة منفردة بمؤشرات (خصائص السكان - الإسكان والعشوائيات – التنمية العمرانية – البنية الاساسية) وذلك لكونها الأعلى في أغلب المؤشرات
- انفراد محافظة الجيزة في مجموعة منفردة بمؤشرات (الإسكان والعشوائيات – التنمية العمرانية) وذلك لكونها الأعلى في أغلب المؤشرات بعد محافظة القاهرة
- انفراد محافظة المنوفية في مجموعة منفردة بمؤشرات (الإسكان والعشوائيات)، وذلك لكونها الأعلى في إجمالي الوحدات السكنية المنفذة للقطاع الخاص والإسكان الاقتصادي بالمدن الجديدة نتيجة لأنها الأعلى في معدل التزاحم.
- انفراد محافظة الوادي الجديد في مجموعة منفردة بمؤشرات المساحة العمرانية والإسكان وذلك لكونها الأعلى في مساحة الأرض والسكن بمنزل ريفي.
- انفراد محافظة جنوب سيناء في مجموعة منفردة بمؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكونها الأعلى في نسب الاعالة والبطالة والاسر الأشد فقرا.
- انفراد محافظة مطروح في مجموعة منفردة بمؤشرات (التنمية العمرانية) وذلك لوجود فجوه بينها وبين باقي المحافظات فهي الأعلى في نصيب الفرد من الحدائق.
- عدم تصنيف محافظة البحر الأحمر بمؤشرات (الإسكان والعشوائيات – البنية الاساسية) لم تتشابه مع أيا من المجموعات.
- زيادة نسب الامية والفقر والاعالة بمحافظات الوجه القبلي.
- بالرغم من ان محافظات (البحيرة– الفيوم - بني سويف – المنيا – أسيوط - سوهاج – قنا- الاسماعيلية – الوادي الجديد) ضمن اعلى محافظات في تنفيذ المليون وحده التابعة لجهاز التنمية والتعمير والثانية في تنفيذ نوعية الإسكان المتوسط، مازالت الأعلى في مؤشرات الفقر.

١١- توصيات البحث

١-على الجانب المؤسسي :-
- إتباع الإجراءات الفعالة للرصد الحضري من جمع البيانات وتحليلها ومطابقتها بأهداف الخطط الاستراتيجية ، واضافة ما يستجد من مؤشرات لصالح الخطة القومية.
٢- توفير منصة للحوار حول التحديات الحضرية بمشاركة كافة الأطراف، حتى لا تكون التنمية بمعزل عن احتياجات السكان، فتتسبب في اتخاذ إجراءات غير مرضية للسكان.
٣- فهم احتياجات السكان للتحرك للمناطق غير المأهولة لعلاج مشاكل الفقر والعشوائيات بالمحافظات المركزية..
٤- تطوير الخدمات الالكترونية لتسهيل الحصول على المؤشرات والبيانات، لدراسة الخطط وتحقيق الانسجام في الخصائص بين المحافظات.
٤- دعم الجامعات والمؤسسات البحثية لتحليل البيانات ووضع الاستراتيجيات لتشجيع الابتكار ودعم التطوير في مواجهة الزيادة السكانية.
٤-تفعيل قوانين لمنع تجميد الوحدات السكنية (إسكان بدون سكان بدون استغلال)
٥- تفعيل القوانين الصارمة لمنع التعدي على الأراضي الزراعية.
٦- تفعيل قوانين صارمة للحفاظ على البيئة والتوعية بإتباع الأساليب الامنة للتخلص من القمامة والاستفادة منها في إعادة التدوير.

٢- على جانب التخطيط :-
١- توظيف جهود الدولة في ربط الانشطة الاقتصادية والتعرف على متطلبات جذب السكان للمناطق غير المأهولة، حيث يجب البدء بالتنمية الاقتصادية ويأتي العمران كمتطلب بعد جذب السكان .
٢- التوازن بين المناطق الحضرية في أوجه الانفاق (استقطاب ٣ محافظات لأوجه الانفاق يتنافى مع الأهداف القومية بدعم اللامركزية وتحقيق التنمية الحضرية)
٣- توفير فرص عمل لخفض مؤشرات الفقر من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية تفصيلا ضمن المؤشرات الحضرية، حيث استحوذت المؤشرات العمرانية الخاصة بالبنية الأساسية وتنفيذ وحدات الإسكان على أغلب مؤشرات المرصد الحضري، التي لم تتطرق الا لربط العمران بالاقتصاد الا من خلال نظرة عامة بمؤشرات الخلفية العامة فقط.
وبذلك لم تتطرق المؤشرات إلى الخصائص الاقتصادية للمناطق المختلفة الجاذبة للسكان لتوفير فرص عمل من خلال التكامل بين المناطق المختلفة لدعم الاقتصاد المحلي من خلال إنتاج مشترك.

١٢- المراجع

١- امير محمد العلوان، المراصد الحضرية دراسة مقارنة لتجربة المملكة العربية السعودية مع تجارب الدول الأخرى "التحديات وسبل التطوير"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز علوم تصاميم البيئة، م ١١، ص ٣ ، DOI: 10.4197 / Env.11-1

٢- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مؤشرات الرصد الحضري على المستوى القومي ، المرحلة الأولى : تقرير اختيار مؤشرات الرصد الحضري الوطنية ، ٢٠٢٢

٣- CONNECTED CITIES LAB, Urban observatories: A comparative Review , research report January 2021

٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، التقرير الإحصائي لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر، ٢٠١٩.

٥- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، خريطة مستقبل التنمية العمرانية لمصر ، ٢٠٢١.

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ٢٠١٧، ٢٠١٧.

٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان والظروف السكنية بالتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧.، ٢٠١٩.

٨- حكومة دبي، مجلس دبي الاقتصادي، تقرير اقتصاد دبي ٢٠١٥، ٢٠١٦

٩- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية،٢٠١١.

١٠- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية : الرؤية – المرتكزات - نطاقات ومراحل التنمية، ٢٠١٤.

١١- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، مؤشرات الرصد الحضري على المستوى القومي ، المرحلة الثانية : تقرير نتائج مؤشرات الرصد الحضري الوطنية، ٢٠٢٢.

١٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، ٢٠١٨.

١٣- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

١٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والاجور وساعات العمل ٢٠١٨، ٢٠١٩.

١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء التشييد والبناء لعام ٢٠١٦ / ٢٠١٧، ٢٠١٨.

١٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الاسكان في مصر لعام ٢٠١٨/٢٠٢٠،٢٠١٩

١٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات خدمات المرافق العامة على مستوى مجالس المدن والاحياء ٢٠١٨، ٢٠١٩

١٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الزمام والملكية الزراعية عام ٢٠١٧، ٢٠١٨.

١٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استصلاح الأراضي ٢٠١٦ / ٢٠١٧، ٢٠١٨.

٢٠- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي وفقا للمحافظة،٢٠١٦

٢١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي ،٢٠١٨.

٢٢- القطاع النقل البحري، تقرير عن حركة الموانئ المصرية، ٢٠١٦.

٢٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لنشاط نقل البضائع والركاب في قطاع النقل النهري عام ٢٠١٦، ٢٠١٧

٢٤- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المياه النقية والصرف الصحي ٢٠١٨/٢٠١٩، ٢٠٢٠.